فى الاحتفال باليوم العالمى للمواصفات

خطة متكاملة لتطوير منظومة المواصفات القياسية وفقا للمعايير العالمية

كتب عصام حشيش:

أكد الدكتور هانى بركات رئيس الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة أن الهيئة تقوم حاليا بتنفيذ مشروع متكامل لتطوير منظومة المواصفات القياسية المصرية وفقا للمعايير العالمية بهدف النهوض بالصناعة المصرية استكمالا لقدراتها التنافسية بما يمكنها من التواجد الدولى المشرف بالخارج.

جاء ذلك فى الاحتفال الذى اقامته الهيئة بمناسبة اليوم العالمى للمواصفات بحضور الدكتور مهندس نادر رياض ممثل اتحاد الصناعات المصرية بجهاز حماية المستهلك ود. أحمد فكرى عبدالوهاب رئيس المجلس التصديرى للصناعات الهندسية ود. أسامة المليجى ود. ناجى البير ولفيف من قيادات ورؤساء القطاعات بالهيئة ورجال الصناعة وخبراء الجودة.

هانى بركات

نادر رياض

وأشار الدكتور هانى بركات فى كلمته إلى أن المواصفات القياسية قضية حيوية تمس ٨٠ مليون مواطن مصرى لهم الحق فى الحصول على منتج ذو جودة وسعر مناسبين و١٠٠ ألف مصنع فى مصر تواجه منتجاتها منافسة غير عادلة من المنتجات المستوردة غير المطابقة للمواصفات. وأضاف رئيس الهيئة أن مصر تسير على درب الدول المتقدمة حيث تتبنى الهيئة النموذج الاوروبى لمنظومة ضمان السلامة والجودة الدولية فى حماية ومراقبة الأسواق الأمر الذى من شأنه ان يمنع دخول أية سلع رديئة غير مطابقة للمواصفات الى السوق المصرى بما يضمن سلامة وحماية المستهلك، وكذا يتيح هذا النموذج إخطار جميع الدول المشاركة بالنظام الأوروبى للتصدى بمنع اى منتج ردئ يتسلل للأسواق وادراجه فى نشرة يتم توزيعها على جميع الدول. وأعرب الدكتور المهندس نادر رياض عن تقدير المجتمع الصناعى للمشروع المصرى بالبدء فى اجراءات التوءمة بين علامة سلامة المنتجات المصرية المزمع اصدارها وعلامة المطابقة للمواصفات الأوروبية CE-Mark باعتبارها أول مبادرة من نوعها تسجل لمصر بالسبق أمام دول شمال افريقيا. وقال ان الهيئة شهدت فى الفترة الأخيرة طفرة كبيرة فى نظام عملها كان له أثره الايجابى على الصناعة المصرية داخليا وخارجيا من التناغم مع المواصفات العالمية.

وحول منظومة مواصفات السيارات فى مصر أكد الدكتور أحمد فكرى عبدالوهاب أن المواصفات القياسية المصرية لا توضع فى غيبة من مرجعيات دولية واحتياجات المستهلك المحلى وظروف التداول بالسوق المصرى واشتراطات التصنيع المحلية والعالمية وقال ان لجان تحديث تلك المواصفات تضم بجانب مندوبين عن الصناع خبراء متخصصين وأيضا ممثلين لجهات رسمية مسئولة عن أمن المواطن مثل الدفاع المدنى ومصلحة الكيمياء وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات وجهاز حماية المستهلك.

جريدة الاخبار (صفحة 18)2010/10/17

فى الاحتفال باليوم العالمى للجودة:

خطة متكاملة لتطوير منظومة المواصفات القياسية المصرية وفقا للمعايير العالمية

أكد الدكتور هانى بركات رئيس الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة أن الهيئة تقوم حالياً بتنفيذ مشروع متكامل لتطوير منظومة المواصفات القياسية المصرية وفقاً للمعايير العالمية بهدف النهوض بالصناعة المصرية استكمالاً لقدراتها التنافسية بما يمكنها من التواجد الدولى المشرف بالخارج.

وقال إن المواصفات القياسية قضية حيوية تمس ٨٠ مليون مواطن مصرى لهم الحق فى الحصول على منتج ذو جودة وسعر مناسبين و١٠٠الف مصنع فى مصر تواجه منتجاته منافسة غير عادلة من المنتجات المستوردة غير المطابقة للمواصفات

وأضاف رئيس الهيئة ان مصر تسير على درب الدول المتقدمة حيث تتبنى الهيئة النموذج الاوروبى لمنظومة ضمان السلامة والجودة الدولية فى حماية ومراقبة الأسواق الأمر الذى من شأنه ان يمنع دخول أية سلع رديئة غير مطابقة للمواصفات الى السوق المصرى بما يضمن سلامة وحماية المستهلك، وكذا يتيح هذا النموذج إخطار كافة الدول المشاركة بالنظام الأوروبى للتصدى بمنع اى منتج ردىء يتسلل للأسواق

الدكتور هانى بركات يتوسط الدكتور أحمد فكرى والدكتور نادر رياض خلال الاحتفال

وإدراجه فى نشره يتم توزيعها على كافة الدول.

وفى كلمته فى الندوة التى عقدت على هامش الاحتفال أشاد الدكتور المهندس نادر رياض ممثل اتحاد الصناعات المصرية بجهاز حماية المستهلك بما أعلنه الدكتور هاني بركات من تبنى النموذج الاوروبى فى حماية ومراقبة الاسواق وكذا البدء في إجراءات نظام التوأمة بين علامة سلامة المنتجات المصرية المزمع إصدارها وعلامة المطابقة للمواصفات الأوروبية CE-Mark باعتبارها أول مبادرة من نوعها تسجل لمصر بالسبق أمام دول شمال أفريقيا وحوض البحر الأبيض المتوسط وصولاً بمنظومة المواصفات القياسية المصرية الى مستوى الاعتراف العالمى الذى يتيح للمنتجات المصرية فرصاً تصديرية مؤكدة وتحفيزها كى تقف على قدم المساواة والندية مع الصناعات العالمية.

واشار رياض الى ان التوجه التصديرى المتنامى والذي تدعمه آلية تشجيعية قوية من وزارة التجارة والصناعة فى القدرة على مضاعفة الصادرات المصرية من ٩٢ مليار جنيه حاليا للوصول لرقم ٢٠٠ مليار جنيه فى عام ٢٠١٣ إنما هو أمر قابل للتحقيق مروراً بمنظومة الجودة العالمية التى تستوعبها القوى الصناعية فى مصر وتدير منظومتها المتطورة الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة .

وتحدث الدكتور احمد فكرى عبد الوهاب رئيس المجلس التصديرى للصناعات الهندسية عن سوق السيارات فى مصر وتطور منظومة المواصفة القياسية للسيارات مشيراً الى ان المواصفات القياسية المصرية لا توضع في غيبة من مرجعيات دولية واحتياجات المستهلك المحلي وظروف التداول بالسوق المصري واشتراطات التصنيع المحلية والعالمية وكود تلك السلع من سلع الأمان أو التي لها مساس بصحة المواطن وأثرها السلبي علي البيئة ،كما أن لجان تحديث تلك المواصفات تضم بجانب مندوبين عن الصناع خبراء متخصصين وأيضاً ممثلين لجهات رسمية مسئولة عن أمن المواطن مثل الدفاع المدنى ومصلحة الكيمياء وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات وجهاز حماية المستهلك.

جريدة الاهرام -الطبعة العربية(صفحة 16) 17-10-2010

فى الاحتفال باليوم العالمى للمواصفات:

د. هانى بركات : خطة متكاملة لتطوير منظومة المواصفات القياسية وفقاً للمعايير العالمية

د. نادر رياض : استيفاء المواصفات المحلية والعالمية هو المفتاح السحرى لأسواق التصدير

أكد الدكتور هانى بركات رئيس الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة أن الهيئة تقوم حالياً بتنفيذ مشروع متكامل لتطوير منظومة المواصفات القياسية المصرية وفقاً للمعايير العالمية بهدف النهوض بالصناعة المصرية استكمالاً لقدراتها التنافسية بما يمكنها من التواجد الدولى المشرف بالخارج.

جاء ذلك فى الاحتفال الذى أقامته الهيئة بمناسبة اليوم العالمى للمواصفات بحضور الدكتور مهندس نادر رياض ممثل اتحاد الصناعات المصرية بجهاز حماية المستهلك ود .أحمد فكرى عبد الوهاب رئيس المجلس التصديرى للصناعات الهندسية و د. أسامة المليجى و د. ناجى البير ولفيف من قيادات ورؤساء القطاعات بالهيئة ورجال الصناعة وخبراء الجودة.

وأشار الدكتور هانى بركات فى كلمته أن المواصفات القياسية قضية حيوية تمس ٨٠ مليون مواطن مصرى لهم الحق فى الحصول على منتج ذى جودة وسعر مناسبين و ١٠٠الف مصنع فى مصر تواجه منتجاته منافسة غير عادلة من المنتجات المستوردة غير المطابقة للمواصفات .

وأضاف رئيس الهيئة ان مصر تسير على درب الدول المتقدمة حيث تتبنى الهيئة النموذج الاوروبى لمنظومة ضمان السلامة والجودة الدولية فى حماية ومراقبة الأسواق الأمر الذى من شأنه ان يمنع دخول أية سلع رديئة غير مطابقة للمواصفات الى السوق المصرى بما يضمن سلامة وحماية المستهلك، وكذا يتيح هذا النموذج إخطار كافة الدول المشاركة بالنظام الأوروبى للتصدى بمنع اى منتج ردىء يتسلل للأسواق وإدراجه فى نشره يتم توزيعها على كافة الدول .

وفى كلمته فى الندوة التى عقدت على هامش الاحتفال اعرب الدكتور المهندس/ نادر رياض عن سعادته بما أعلنه الدكتور / هاني بركات من تبنى النموذج الاوروبى فى حماية ومراقبة الاسواق وكذا البدء في إجراءات نظام التوأمة بين علامة سلامة المنتجات المصرية المزمع إصدارها وعلامة المطابقة للمواصفات الأوروبية CE-Mark باعتبارها أول مبادرة من نوعها تسجل لمصر بالسبق أمام دول شمال أفريقيا وحوض البحر الأبيض المتوسط وصولا بمنظومة المواصفات القياسية المصرية الى مستوى الاعتراف العالمى الذى يتيح للمنتجات المصرية فرصاً تصديرية مؤكدة وتحفيزها كى تقف على قدم المساواة والندية مع الصناعات العالمية.

واكد الدكتور نادر رياض ان الهيئة شهدت فى الفترة الاخيرة طفرة كبيرة فى نظام عملها كان له أثره الإيجابي على الصناعة المصرية داخلياً وخارجياً من التناغم مع المواصفات العالمية،كما أن الهيئة تسعى دائماً للارتقاء بالصناع المتأخرين عن استيفاء المواصفات وتقدم لهم المشورة الفنية. واشار رياض الى ان التوجه التصديرى المتامى والذي تدعمه آلية تشجيعية قوية من وزارة التجارة والصناعة فى القدرة على مضاعفة الصادرات المصرية من ٩٢ مليار جنيه حاليا للوصول لرقم ٢٠٠ مليار جنيه فى عام ٢٠١٣ إنما هو أمر قابل للتحقيق مروراً بمنظومة الجودة العالمية التى تستوعبها القوى الصناعية فى مصر وتدير منظومتها المتطورة الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة .

وتحدث الدكتور احمد فكرى عبد الوهاب عن سوق السيارات فى مصر وتطور منظومة المواصفات القياسية للسيارات مشيراً الى ان المواصفات القياسية المصرية لا توضع في غيبة من مرجعيات دولية واحتياجات المستهلك المحلي وظروف التداول بالسوق المصري واشتراطات التصنيع المحلية والعالمية وكود تلك السلع من سلع الأمان أو التي لها مساس بصحة المواطن وأثرها السلبي علي البيئة ،كما أن لجان تحديث تلك المواصفات تضم بجانب مندوبين عن الصناع خبراء متخصصين وأيضاً ممثلين لجهات رسمية مسئولة عن أمن المواطن مثل الدفاع المدنى ومصلحة الكيمياء وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات وجهاز حماية المستهلك .

من جانبه اشار الدكتور أسامة المليجى خبير الجودة الى ان الإنتاج الجيد هو حصيلة منظومة عمل يحكمها العامل المؤهل والآلة وفى حسن اختيار كل منهما تتلاشى أى صعوبة فى تطبيق أى مواصفات عالمية إلا فى حالة إنتاج بير السلم لتعذر وجود العامل المدرب والآلة الجيدة ومنظومة العمل من أساسة .

واضاف الدكتور ناجى البير خبير الجودة أن تفعيل أداء المواصفات القياسية المصرية لدورها يعد أداة لازمة لتطوير الصناعة المصرية من جهة وحاكمة لوسائل حمايتها من الإغراق الخارجي من جهة أخرى . وأيضا كأداة للتأهيل مع أسواق التصدير.

فى الاحتفال باليوم العالمى للمواصفات

د.هانى بركات: خطة متكاملة لتطوير منظومة المواصفات القياسية وفقاً للمعايير العالمية

أكد الدكتور/ هانى بركات رئيس الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة أن الهيئة تقوم حالياً بتنفيذ مشروع متكامل لتطوير منظومة المواصفات القياسية المصرية وفقاً للمعايير العالمية بهدف النهوض بالصناعة المصرية استكمالاً لقدراتها التنافسية بما يمكنها من التواجد الدولى المشرف بالخارج.

جاء ذلك فى الاحتفال الذى اقامته الهيئة بمناسبة اليوم العالمى للمواصفات بحضور الدكتور المهندس/نادر رياض ممثل اتحاد الصناعات المصرية بجهاز حماية المستهلك ود. أحمد فكرى عبد الوهاب رئيس المجلس التصديرى للصناعات الهندسية و د. أسامة المليجى و د. ناجى البير ولفيف من قيادات ورؤساء القطاعات بالهيئة ورجال الصناعة وخبراء الجودة.

أشار الدكتور/ هانى بركات فى كلمته إلى أن المواصفات القياسية قضية حيوية تمس ٨٠ مليون مواطن مصرى لهم الحق فى الحصول على منتج ذى جودة وسعر مناسبين و ١٠٠ الف مصنع فى مصر تواجه منتجاتها منافسة غير عادلة من المنتجات المستوردة غير المطابقة للمواصفات.. وأضاف رئيس الهيئة ان مصر تسير على درب الدول المتقدمة حيث تتبنى الهيئة النموذج الاوروبى لمنظومة ضمان السلامة والجودة الدولية فى حماية ومراقبة الأسواق.

أكد الدكتور نادر رياض ان الهيئة شهدت فى الفترة الأخيرة طفرة كبيرة فى نظام عملها كان لها أثرها الإيجابى على الصناعة المصرية داخلياً وخارجياً من التناغم مع المواصفات العالمية، كما أن الهيئة تسعى دائماً للارتقاء بالصناع المتأخرين عن استيفاء المواصفات وتقدم لهم المشورة الفنية.

وتحدث الدكتور احمد فكرى عبد الوهاب عن سوق السيارات فى مصر وتطور منظومة المواصفة القياسية للسيارات مشيراً الى ان المواصفات القياسية المصرية لا توضع فى غيبة من مرجعيات دولية واحتياجات المستهلك المحلى وظروف التداول بالسوق المصرى واشتراطات التصنيع المحلية والعالمية وكود تلك السلع من سلع الأمان أو التى لها مساس بصحة المواطن.

أشار الدكتور أسامة المليجى خبير الجودة الى أن الإنتاج الجيد هو حصيلة منظومة عمل يحكمها العامل المؤهل والآلة وفى حسن اختيار كل منهما نتلاشى أى صعوبة فى تطبيق أى مواصفات عالمية إلا فى حالة إنتاج بير السلم لتعذر وجود العامل المدرب والآلة الجيدة ومنظومة العمل من أساسه.

جريدة الجمهورية (صفحة 4) 2010/10/17 الجمهورية

خطة لتطوير منظومة المواصفات القياسية لمواكبة المعايير العالمية

أكد الدكتور هاني بركات رئيس الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة ان الهيئة تقوم حاليا بتنفيذ مشروع متكامل لتطوير منظومة المواصفات القياسية المصرية وفقا للمعايير العالمية بهدف النهوض بالصناعة المصرية استكمالا لقدراتها التنافسية بما يمكنها من التواجد الدولي المشرف بالخارج.

جاء ذلك في الاحتفال الذي أقامته الهيئة بمناسبة اليوم العالمي للمواصفات بحضور الدكتور مهندس نادر رياض ممثل اتحاد الصناعات المصرية بجهاز حماية المستهلك ود.أحمد فكري عبدالوهاب رئيس المجلس التصديري للصناعات الهندسية ود.أسامة المليجي ود.ناجي البير ولفيف من قيادات ورؤساء القطاعات بالهيئة ورجال الصناعة وخبراء الجودة.

وأشار الدكتور هاني بركات في كلمته إلي أن المواصفات القياسية قضية حيوية تمس ٨٠ مليون مواطن مصري لهم الحق في الحصول علي منتج ذي جودة وسعر مناسبين و١٠٠ الف مصنع في مصر تواجه منتجاته منافسة غير عادلة من المنتجات المستوردة غير المطابقة للمواصفات.

وقال رئيس الهيئة إن مصر تسير علي درب الدول المتقدمة حيث تتبني الهيئة النموذج الاوروبي لمنظومة ضمان السلامة والجودة الدولية في حماية ومراقبة الاسواق الأمر الذي من شأنه ان يمنع دخول أية سلع رديئة غير مطابقة للمواصفات إلي السوق المصري بما يضمن سلامة وحماية المستهلك وكذا يتيح هذا النموذج إخطار جميع الدول المشاركة بالنظام الاوروبي للتصدي بمنع أي منتج رديء يتسلل للأسواق وإدراجه في نشره يتم توزيعها علي جميع الدول.

وفي كلمته في الندوة التي عقدت

علي هامش الاحتفال اعرب الدكتور نادر رياض عن سعادته بما أعلنه الدكتور هاني بركات من تبني النموذج الاوروبي في حماية ومراقبة الاسواق وكذا البدء في اجراءات نظام التوأمة بين علامة سلامة المنتجات المصرية المزمع إصدارها وعلامة المطابقة للمواصفات الاوروبية باعتبارها أول مبادرة من نوعها تسجل لمصر بالسبق أمام دول شمال افريقيا وحوض البحر الابيض المتوسط وصولا بمنظومة المواصفات القياسية المصرية إلي مستوي الاعتراف العالمي الذي يتيح للمنتجات المصرية فرصا تصديرية.

واكد د.نادر رياض ان الهيئة شهدت في الفترة الاخيرة طفرة كبيرة في نظام عملها كان له اثره علي الصناعة المصرية داخليا وخارجيا من التناغم من المواصفات العالمية وأنها تسعي للارتقاء بالصناع المتأخرين عن استيفاء المواصفات وتقدم المشورة الفنية.

وقال ان التوجه التصديري المتنامي والذي تدعمه الية تشجيعية قوية من وزارة التجارة والصناعة في القدرة علي مضاعفة الصادرات المصرية من ٩٢ مليار جنيه حاليا للوصول لرقم ٢٠٠ مليار جنيه في عام ٢٠١٣ إنما هو أمر قابل للتحقيق مروراً بمنظومة الجودة العالمية التي تستوعبها القوي الصناعية في مصر وتدير منظومتها المتطورة الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة.

وتناول الدكتور احمد فكري عبدالوهاب لسوق السيارات في مصر وتطور منظومة المواصفة القياسية للسيارات مشيراً إلي ان المواصفات القياسية المصرية لا توضع في غيبة من مرجعيات دولية واحتياجات المستهلك المحلي وظروف التداول بالسوق المصري واشتراطات التصنيع المحلية والعالمية وكود تلك السلع من سلع الامان أو التي لها مساس بصحة المواطن وأثرها السلبي علي البيئة.

من جانبه اشار الدكتور اسامة المليجي خبير الجودة إلي ان الانتاج الجيد هو حصيلة منظومة عمل يحكمها العامل المؤهل والآلة وفي حسن اختيار كل منهما تتلاشي أية صعوبة في تطبيق أية مواصفات عالمية إلا في حالة انتاج بير السلم لتعذر وجود العالم المدرب والآلة الجيدة ومنظومة العمل في اساسه.

واضاف الدكتور ناجي البير خبير الجودة ان تفعيل اداء المواصفات القياسية المصرية لدورها يعد أداة لازمة لتطوير الصناعة المصرية من جهة وحاكمة لوسائل حمايتها من الإغراق الخارجي من جهة اخري وايضا كأداة للتأهيل مع اسواق التصدير.

جريدة الأحرار (الصفحة الاولى) 2010/10/17 الأحرار

فى الاحتفال باليوم العالمى للمواصفات

د. هانى بركات: خطة متكاملة لتطوير منظومة المواصفات القياسية وفقا للمعايير العالمية

د. نادر رياض: استيفاء المواصفات المحلية والعالمية هو المفتاح السحرى لأسواق التصدير

□ **العالم اليوم ـ خاص:**

أكد الدكتور هانى بركات رئيس الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة ان الهيئة تقوم حاليا بتنفيذ مشروع متكامل لتطوير منظومة المواصفات القياسية المصرية وفقا للمعايير العالمية بهدف النهوض بالصناعة المصرية استكمالا لقدراتها التنافسية بما يمكنها من التواجد الدولى المشرف بالخارج.

جاء ذلك فى الاحتفال الذى اقامته الهيئة بمناسبة اليوم العالمى للمواصفات مساء أمس الاول بحضور الدكتور مهندس نادر رياض ممثل اتحاد الصناعات المصرية بجهاز حماية المستهلك ود. أحمد فكرى عبدالوهاب رئيس المجلس التصديرى للصناعات الهندسية ود. أسامة المليجى ود. ناجى ألبير ولفيف من قيادات ورؤساء القطاعات بالهيئة ورجال الصناعة وخبراء الجودة.

وأشار فى كلمته إلى ان المواصفات القياسية قضية حيوية تمس 80 مليون مواطن مصرى له الحق فى الحصول على منتج ذى جودة وسعر مناسبين و100 ألف مصنع فى مصر تواجه منتجاته منافسة غير عادلة من المنتجات المستوردة غير المطابقة للمواصفات، وأضاف رئيس الهيئة ان مصر تسير على درب الدول المتقدمة، حيث تتبنى الهيئة النموذج الاوروبى لمنظومة ضمان السلامة والجودة الدولية فى حماية ومراقبة الاسواق، الأمر الذى من شأنه ان يمنع دخول أية سلع رديئة غير مطابقة للمواصفات إلى السوق المصرى بما يضمن سلامة وحماية المستهلك، وكذا يتيح هذا النموذج اخطار جميع الدول المشاركة بالنظام الأوروبى للتصدى بمنع أى منتج ردىء يتسلل للأسواق وإدراجه فى نشرة يتم توزيعها على جميع الدول.

واعرب الدكتور مهندس نادر رياض عن سعادته بما أعلنه الدكتور هانى بركات من تبنى النموذج الأوروبى فى حماية،ومراقبة الأسواق وكذا البدء فى إجراءات نظام التوءمة بين علامة سلامة المنتجات المصرية المزمع اصدارها وعلامة المطابقة للمواصفات الأوربية CE-MarK باعتبارها أول مبادرة من نوعها تسجل لمصر بالسبق أمام دول شمال افريقيا وحوض البحر الأبيض المتوسط وصولا بمنظومة المواصفات

نادر رياض

هانى بركات

القياسية المصرية إلى مستوى الاعتراف العالمى الذى يتيح للمنتجات المصرية فرصا تصديرية مؤكدة وتحفيزها كى تقف على قدم المساواة والندية مع الصناعات العالمية.

وأكد الدكتور نادر رياض أن الهيئة شهدت فى الفترة الأخيرة طفرة كبيرة فى نظام عملها كان له أثره الإيجابى على الصناعة المصرية داخليا وخارجيا من التناغم مع المواصفات العالمية كما أن الهيئة تسعى دائما للارتقاء بالصناع المتأخرين عن استيفاء المواصفات وتقدم لهم المشورة الفنية.

وأشار رياض إلى أن التوجه التصديرى المتنامى الذى تدعمه آلية تشجيعية قوية من وزارة التجارة والصناعة فى القدرة على مضاعفة الصادرات المصرية من 92 مليار جنيه حاليا للوصول لرقم 200 مليار جنيه فى عام 2013 إنما هو أمر قابل للتحقيق مرورا بمنظومة الجودة العالمية التى تستوعبها القوى الصناعية فى مصر وتدير منظومتها المتطورة الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة.

وتحدث الدكتور أحمد فكرى عبدالوهاب عن سوق السيارات فى مصر وتطور منظومة المواصفة القياسية للسيارات مشيرا إلى أن المواصفات القياسية المصرية لا توضع فى غيبة من مرجعيات دولية واحتياجات المستهلك المحلى وظروف التداول بالسوق المصرى واشتراطات التصنيع المحلية والعالمية وكود تلك السلع من سلع الامان أو التى لها مساس بصحة المواطن وأثرها السلبى على البيئة، كما أن لجان تحديث تلك المواصفات تضم بجانب مندوبين عن الصناع خبراء متخصصين وكذلك ممثلون لجهات رسمية مسئولة عن أمن المواطن مثل الدفاع المدنى ومصلحة الكيمياء وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات وجهاز حماية المستهلك.

ومن جانبه، أشار الدكتور أسامة المليجى خبير الجودة إلى أن الإنتاج الجيد هو حصيلة منظومة عمل يحكمها العامل المؤهل والالة وفى حسن اختيار كل منهما تتلاشى أية صعوبة فى تطبيق أية مواصفات عالمية إلا فى حالة إنتاج بير السلم لتعذر وجود العامل المدرب والآلة الجيدة ومنظومة العمل من أساسه.

وأضاف الدكتور ناجى البير خبير الجودة أن تفعيل أداء المواصفات القياسية المصرية لدورها يعد أداة لازمة لتطوير الصناعة المصرية من جهة وحاكمة لوسائل حمايتها من الاغراق الخارجى من جهة أخرى، وأيضا كأداة للتأهيل مع أسواق التصدير.

فى الاحتفال باليوم العالمى للمواصفات

هانى بركات : مشروع متكامل لتطوير منظومة المواصفات القياسية

أكد الدكتور هانى بركات رئيس الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة أن الهيئة تقوم حالياً بتنفيذ مشروع متكامل لتطوير منظومة المواصفات القياسية المصرية وفقاً للمعايير العالمية بهدف النهوض بالصناعة المصرية استكمالاً لقدراتها التنافسية بما يمكنها من التواجد الدولى المشرف بالخارج. جاء ذلك خلال احتفال الهيئة بمناسبة اليوم العالمى للمواصفات بحضور الدكتورنادر رياض ممثل اتحاد الصناعات المصرية بجهاز حماية المستهلك والدكتورأحمد فكرى عبد الوهاب رئيس المجلس التصديرى للصناعات الهندسية وأشار «بركات» إلى أن المواصفات القياسية قضية حيوية تمس ٨٠ مليون مواطن مصرى لهم الحق فى الحصول على منتج ذى جودة وسعر مناسبين كما تمس ١٠٠ ألف مصنع فى مصر تواجه منتجاتها منافسة غير عادلة من المنتجات المستوردة غير المطابقة للمواصفات . وأكد الدكتور نادر رياض ان ما أعلنه رئيس الهيئة من تبنى النموذج الأوروبى فى حماية ومراقبة الاسواق و البدء فى إجراءات نظام التوأمة بين علامة سلامة المنتجات المصرية المزمع إصدارها وعلامة المطابقة للمواصفات الأوروبية امر جيد باعتبارها أول مبادرة من نوعها تسجل لمصر بالسبق أمام دول شمال أفريقيا وحوض البحر الأبيض المتوسط، وصولاً بمنظومة المواصفات القياسية المصرية الى مستوى الاعتراف العالمى الذى يتيح للمنتجات المصرية فرصاً تصديرية مؤكدة ومفتاحا سحريا لغزو الاسواق وتحفيزها للوقوف على قدم المساواة والندية مع الصناعات العالمية. وقال «رياض» ان الهيئة شهدت فى الفترة الاخيرة طفرة كبيرة فى نظام عملها كان له أثره الإيجابى على الصناعة المصرية داخلياً وخارجياً من التناغم مع المواصفات العالمية،كما أن الهيئة تسعى دائماً للارتقاء بالصناع المتأخرين عن استيفاء المواصفات وتقدم لهم المشورة الفنية. واشار «رياض» الى ان التوجه التصديرى المتنامى والذى تدعمه آلية تشجيعية قوية من وزارة التجارة والصناعة فى القدرة على مضاعفة الصادرات المصرية من ٩٢ مليار جنيه حاليا للوصول لرقم ٢٠٠ مليار جنيه فى عام ٢٠١٣ إنما هو أمر قابل للتحقيق مروراً بمنظومة الجودة العالمية التى تستوعبها القوى الصناعية فى مصر وتدير منظومتها المتطورة الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة .

نادر رياض : استيفاء المعايير العالمية مفتاح سحرى لغزو أسواق التصدير

جريدة الوفد (صفحة 6) 2010/10/18 الوفد

تطوير مواصفات منتجات 100 ألف مصنع بما يتوافق مع المعايير الأوروبية

كتبت- ناهد إمام

أكد الدكتور هانى بركات رئيس هيئة المواصفات والجودة أن الهيئة تقوم حاليا بتنفيذ مشروع متكامل لتطوير منظومة المواصفات القياسية المصرية وفقا للمعايير العالمية بهدف النهوض بالصناعة المصرية استكمالا لقدراتها التنافسية بما يمكنها من التواجد فى الأسواق الدولية.

نادر رياض

جاء ذلك فى الاحتفال الذى أقامته الهيئة بمناسبة اليوم العالمى للمواصفات.

وأوضح بركات فى كلمته أن المواصفات القياسية قضية حيوية تمس ٨٠ مليون مواطن لهم الحق فى الحصول على منتج ذى جودة وسعر مناسبين و١٠٠ ألف مصنع فى مصر تواجه منتجاتها منافسة غير عادلة من المنتجات المستوردة غير المطابقة للمواصفات.

وأعرب الدكتور نادر رياض ممثل اتحاد الصناعات بجهاز حماية المستهلك عن سعادته بما أعلنه الدكتور بركات من تبنى النموذج الأوروبى فى حماية ومراقبة الأسواق وكذا البدء فى إجراءات نظام التوأمة بين علامة سلامة المنتجات المصرية المزمع إصدارها.

جريدة روز اليوسف(صفحة 13) 2010/10/17

فى الاحتفال باليوم العالمى للمواصفات

- **د. هانى بركات: خطة متكاملة لتطوير منظومة المواصفات القياسية وفقاً للمعايير العالمية**
- **د. نادر رياض : استيفاء المواصفات المحلية والعالمية هو المفتاح السحرى لأسواق التصدير**

أكد الدكتور / هانى بركات رئيس الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة أن الهيئة تقوم حالياً بتنفيذ مشروع متكامل لتطوير منظومة المواصفات القياسية المصرية وفقاً للمعايير العالمية بهدف النهوض بالصناعة المصرية استكمالاً لقدراتها التنافسية بما يمكنها من التواجد الدولى المشرف بالخارج.

جاء ذلك فى الاحتفال الذى أقامته الهيئة بمناسبة اليوم العالمى للمواصفات بحضور الدكتور مهندس / نادر رياض ممثل اتحاد الصناعات المصرية بجهاز حماية المستهلك ود. أحمد فكرى عبد الوهاب رئيس المجلس التصديرى للصناعات الهندسية و د. أسامة المليجى و د. ناجى البير ولفيف من قيادات ورؤساء القطاعات بالهيئة ورجال الصناعة وخبراء الجودة.

وأشار الدكتور / هانى بركات فى كلمته أن المواصفات القياسية قضية حيوية تمس٨٠ مليون مواطن مصرى لهم الحق فى الحصول على منتج ذى جودة وسعر مناسبين و ١٠٠ ألف مصنع فى مصر تواجه منتجاته منافسة غير عادلة من المنتجات المستوردة غير المطابقة للمواصفات. وأضاف رئيس الهيئة أن مصر تسير على درب الدول المتقدمة حيث تتبنى الهيئة النموذج الأوروبى لمنظومة ضمان السلامة والجودة الدولية فى حماية ومراقبة الأسواق. الأمر الذى من شأنه أن يمنع دخول أية سلع رديئة غير مطابقة للمواصفات إلى السوق المصرى بما يضمن سلامة وحماية المستهلك. وكذا يتيح هذا النموذج إخطار كافة الدول المشاركة بالنظام الأوروبى للتصدى بمنع أى منتج ردىء يتسلل للأسواق وإدراجه فى نشره يتم توزيعها على كافة الدول.

وفى كلمته فى الندوة التى عقدت على هامش الاحتفال اعرب الدكتور المهندس/ نادر رياض عن سعادته بما أعلنه الدكتور/ هانى بركات من تبنى النموذج الاوروبى فى حماية ومراقبة الأسواق وكذا البدء فى إجراءات نظام التوأمة بين علامة سلامة المنتجات المصرية المزمع إصدارها وعلامة المطابقة للمواصفات الأوروبية CE-Mark باعتبارها أول مبادرة من نوعها تسجل لمصر بالسبق أمام دول شمال أفريقيا وحوض البحر الأبيض المتوسط وصولا بمنظومة المواصفات القياسية المصرية إلى مستوى الاعتراف العالمى الذى يتيح للمنتجات المصرية فرصاً تصديرية مؤكدة وتحفيزها كى تقف على قدم المساواة والندية مع الصناعات العالمية.

وأكد الدكتور نادر رياض أن الهيئة شهدت فى الفترة الأخيرة طفرة كبيرة فى نظام عملها كان له أثره الإيجابى على الصناعة المصرية داخلياً وخارجياً من التناغم مع المواصفات العالمية. كما أن الهيئة تسعى دائماً للارتقاء بالصناع المتأخرين عن استيفاء المواصفات وتقدم لهم المشورة الفنية.

وأشار رياض إلى أن التوجه التصديرى المتنامى والذى تدعمه آلية تشجيعية قوية من وزارة التجارة والصناعة فى القدرة على مضاعفة الصادرات المصرية من ٩٢ مليار جنيه حاليا للوصول لرقم ٢٠٠ مليار جنيه فى عام ٢٠١٣ إنما هو أمر قابل للتحقيق مروراً بمنظومة الجودة العالمية التى تستوعبها القوى الصناعية فى مصر وتدير منظومتها المتطورة الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة.

وتحدث الدكتور أحمد فكرى عبد الوهاب عن سوق السيارات فى مصر وتطور منظومة المواصفة القياسية للسيارات مشيراً إلى أن المواصفات القياسية المصرية لا توضع فى غيبة من مرجعيات دولية واحتياجات المستهلك المحلى وظروف التداول بالسوق المصرية واشتراطات التصنيع المحلية والعالمية وكود تلك السلع من سلع الأمان أو التى لها مساس بصحة المواطن وأثرها السلبى على البيئة. كما أن لجان تحديث تلك المواصفات تضم بجانب مندوبين عن الصناع خبراء متخصصين وأيضاً ممثلين لجهات رسمية مسئولة عن أمن المواطن مثل الدفاع المدنى ومصلحة الكيمياء وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات وجهاز حماية المستهلك.

من جانبه أشار الدكتور أسامة المليجى خبير الجودة إلى أن الإنتاج الجيد هو حصيلة منظومة عمل يحكمها العامل المؤهل والآلة وفى حسن اختيار كل منهما تتلاشى أية صعوبة فى تطبيق أية مواصفات عالمية إلا فى حالة إنتاج «بير السلم» لتعذر وجود العامل المدرب والآلة الجيدة ومنظومة العمل من أساسه.

وأضاف الدكتور ناجى البير خبير الجودة: إن تفعيل أداء المواصفات القياسية المصرية لدورها يعد أداة لازمة لتطوير الصناعة المصرية من جهة وحاكمة لوسائل حمايتها من الإغراق الخارجى من جهة أخرى. وأيضا كأداة للتأهيل مع أسواق التصدير. ■

مجلة روز اليوسف (صفحة 89)2010/10/23